***Süleyman KARACELİL*[1]**

بنية ووظيفة وكفاية أصول التفسير*[2]

ما زلنا نشاهد في العالم الإسلامي نقاشات مختلفة ذا محور قرآني، حيث تظهر هذه النقاشات بصورة بارزة في مجال التفسير وأصوله. ففي هذا المعنى يتضح لنا أن ثمة موضع نقاش فيما يثبت أن مسألة وجود أصول التفسير وطريقته مما يوجب الحاجة إلى أصول تفسير جديد من حين إلى آخر. ومع هذا يُصرّح بأن كافة الدراسات التفسيرية القائمة من الأمس إلى اليوم دراسات عشوائية خالية من الأصول والمنهج. ولا ريب أن قبول هذه النهج ينتهي بنا إلى أن كافة الدراسات التفسيرية التي تمت دراستها إلى يومنا هذا خالية من الأصول والمنهج ومن ثم تُوصلنا إلى نتيجة بأن تلك الدراسات غير مقبولة ولا يُعمل بها. ولا نستطيع قبول هذا النهج مما يحتاج إلى أدلة قوية وأساسية.

و نعتقد أن أكثر النقود التي وجهت إلى أصول التفسير هي مرتبطة ببنيته. النقود الموجهة إلى أصول التفسير والنقاشات القائمة عن كونه أصول أم لا، حيث أظهر ضرورية وضع مواضيعه الموجودة في كتب الأصول في يومنا هذا من جهته الوظيفي. وفي حال وضع الجهة الوظيفية لعلوم القرآن لا شك أنه سيتضح لنا أن علوم القرآن ليست عبارة عن معلومات تاريخية تافهة. ونعتقد أنه لم تكن حاجة إلى هذا نظراً لمعرفة هذه النواحي المتعلقة بعلوم القرآن في العهود الأولى إلا أنه في العهود الأخيرة لما انقطعت المعاني الموجودة في الأذهان فأصبحت تُعتبر تافهة ولا داعي لها. ولهذا سيتم في تبليغنا أول كل شيئ تناول علم التفسير من ناحية كونه "علم" أم لا ، ثم سيتم بعدها تقييم الفهم و التلقيات المختلفة التي تظهر في موضع مفهوم الأصول. وبالتالي سيتم نقاش عن وجود أو عدم وجود أصول للتفسير وذلك انطلاقاً من المراجع والمؤلفات التي تعتبر مراجع أصول التفسير ومن محتواها العامة.

ونستطيع أن نحدد باختصار أن للتفسير أصول أيضاً . وما نراه اليوم أن البعض يرفض التفسير التقليدي رفضاً كاملاً والبعض الآخر ينكر الحداثة إنكاراً كاملاً. في الحقيقة يجب علينا في هذا الموضع أن نعترف بعدم صحة هذين النهجين كليهما.

---

[1] Yrd. Doç. Dr., Adıyaman Üniversitesi Adıyaman Üniversitesi İslami İlimler Fakültesi. suleymankaracelil@hotmail.com

* الدكتور سليمان قره جليل، جامعة مصطفي كمال في تركيا / كلية الالهيات، رئيس قسم الفلسفة والعلوم الدينية.

[2] هذه المقالة تمت بالاستفادة من رسالة الدكتورة التي قدمت في جامعة مرمرة 2010 بعنوان **بنية ووظيفة أصول التفسير**

وما يجب القيام به في هذه المرحلة هو ضرورة إلقاء نظرة صحيحة إلى التقليد وتحديد كيفية فهمه وجَعْله وظيفياً في سياق ظروفه. ومع هذا كله ولتحقيق أمور الإصلاح يجب القيام بإنشاء جسر متين بين التقليد والحداثة في سياق الظروف الراهنة بمقاييس موازنة متجنبين عن المحاكمة والحكم المسبق. إن العناصر التي ستلبي أمنياتنا و حاجاتنا لا ريب أنها موجودة في مؤلفات أصول التفسير والعلوم القرآنية من العهود الأولى إلى يومنا هذا. ومن هذا المنطلق ليس علينا إلا أن نقوم بإضافة عناصر جديدة إلى منهجيتنا وإكمال النقص وفق الظروف الراهنة سواءً بالانتفاع من قِيَمِنا هذه وسواءً من العلوم الغنية التي كوّنها علماء الكلام وعلماء الأصول الذين سعوا في منهج فهم القرآن في العرف الإسلامي.

وهذا وننطلق ونحن معتقدين أن فكرة "وضع الحلول" هي أهم من تحديد الحدث ووضع المشاكل في أي موضوع كان. لذلك سوف يتم في تبليغنا إلقاء بعض المقترحات والتقييمات المفصلة تتعلق بأصول تفسير صحيح.

المسائل التي ناقشها علماء الإسلام في الأواني الأخيرة لا شك أنها لا تُحدّ بأعوام معدودة أو بعصور محدودة. فليس من الممكن إيجاد حل لهذه النقاشات التي انتشرت أسباب نشوءها إلى عصور متعددة أو الوصول إلى نتيجة صافية يُسلّم بها الجميع وخاصة كهذه الدراسة المحدودة. ونحن مدركين هذه الحقيقة حيث أردنا القيام ببعض التحديدات والمقترحات التي هي من أغراض هذا التبليغ. وسيكون هذا التبليغ ملخصاً لرسالة الدكتوراه المعنونة " بنية أصول التفسير ووظيفته " ومن ثم ستتم محاولة تلخيص الخلفية التي نلناها خلال الأعوام الطويلة في هذا التبليغ.

علم التفسير ومشكلة الأصول

إن معظم الانتقادات الموجهة إلى أصول التفسير لا شك أنها مرتبطة ببنية علم التفسير . والواقع أنه لابد من القيام بنقاش عن التفسير نفسه هل هو "علم" أو لا ؟ قبل البدء في النقاش عن أصوله . إلاّ " إن المواضيع والمفاهيم والمصطلحات والمسائل التي يجب أن يقوم بحلّها والمواضيع التي لها طرق ومبادئ لفهمها فكلّ هذه الأمور تستوجب علماً " [3]. وانطلاقاً من هذه الحقيقة ؛ لا يصعب القول بأن التفسير "علم" نظراً لما له من موضوع ومصطلح ومسائل يجب أن يقوم بحلّها.[4]

---

[3]. معيار السادات وآداب السادات،أحمد جودت باشا ، أنقرة 1998 , ص.28.

[4] لا نتطرق لهذا الموضوع مفصلاً لأنه لا يشكل الموضوع الأساسي لمقالنا هذا. حيث نعتقد بتقييمه تحت عنوان آخر

والذين يؤمنون بعدم عِلمية التفسير يقولون إنه لا يمكن أن يكون للتفسير منهجية وذلك لاحتواء القرآن على معلومات لا نهاية ولا حدود لها ولتحدثه عن الجغرافيا والميتافيزيقا وتحدثه عن المواضيع الاجتماعية.[5]إلاّ أنهم يتجاهلون حقيقة " إن موضوع البحث العلمي هو البحث عن كافة الموجودات وإن العلم أيضاً يوجب معرفة العالم بأجمعه بما فيه معرفة الأعضاء الحية لجسمنا ومعرفة أفكارنا ولذا لا يمكن وضع حدود له".[6]

فلا يمكن قبول فكرة عدم وجود "أصول" للتفسير استناداً لاستخراج أحكام ونتائج مختلفة لآية واحدة أحياناً . ولا يُنسى أنه لا محلّ للقوانين القطعية والميكانيكية بالنسبة للعلوم المتطورة والفريدة أيضاً. حيث إن العلم مضطر للاكتفاء بطبيعة الاحتمال . إن تغيّر النتائج العلمية لارتباطها بتغيّر مستوى العلم والأجهزة العلمية كالمشاهدة والقياس أمر طبيعي.[7] والأمر كذلك بالنسبة للتفسير أيضاً. وفي الواقع قيام المفسرين بوضع معاني مختلفة وإظهار نتائج مختلفة ليس من عدم وجود نظام له بل هو إثباتلِؤسعه منهجياً ولصفته مجدداً نفسه وفق الظروف والأحوال .

ومن جهة أخرى "كلما زاد تعمق البحث وكثافة التفكر في مجال العلم زاد الغموض لا الوضوح"[8]وكذلك الأمر بالنسبة للتفسير أيضاً كلما زاد التعمق فيه زادت التساؤلات . فبهذا المعنى إن أحد أسباب ظهور معاني وتأويلات مختلفة في دراسات التفسير القائمة في عهود مختلفة أحياناً هي نتيجة الأمور المتعلقة بالخصائص المرتبطة بطبيعة العلم . وإلاّ أن هذا الأمر لا يسند إلى دليل عدم وجود "أصول" للتفسير.[9]

---

[5] لآراء متشابهة انظروا إلى:مشكلةالأصولاوعدمالأصول،مصطفى أوزتورك,مجلة الإسلاميات , عدد 24, 2003 .

[6] الحقيقةالعلمية , أدمود بوتي , (ترجمة : عوني يقالي أوغلو), طبعة وزارة التعليم الوطني , إسطنبول 1952 , ص. 13 .

[7]. تجاربعلىطبيعةالعلم , تُنْجارْ بلوتاي, طبعة اتحاد وقف الملكيين , أنقرة 1986 , ص.3-1 .

[8]. بلوتاي , المرجع نفسه, ص.3 .

[9] إلاّ إنه بنظرة عامة يمكن وضع قواعد وأنظمة عامة. فبهذا المعنى يمكن تصنيف التفاسير والمفسرين تحت عناون مدارس تفسيرية مختلفة. مثل مدرسة التفسير الإشاري والتفسير الاجتماعي والتفسير العلمي وما إلى ذلك من التفاسير والمفسرين .

لا ينبغي لكل عالم أن يتبع سوبطريقة واحدة أوأسلوب واحد. وهذا أمر طبيعي خاصة بالنسبة للعلماء المبدعينأن ينهجوا نهجاً خاصّاً بهم.وفي الواقع هنالك علماء كبار لهم أساليبهم المختلفة الخاصة بهم في التفسير كالطبري والقرطبي والرازي . وبالتاليكل ما نراه في مقدمات التفاسير من المعلومات التي هي بمثابة المقدمة والتمهيد لا شك أنها تحمل معنى نهج ومنهجية ذلك المفسر .

ما ينبغي لنا أن نفهم من أصول التفسير ؟

وخاصة في بلادنا , أعظم النقاشاتالناشئة حول أصول التفسير لاشك أنها تنبع من تحميلالمعانيالمختلفة على مفهوم "الأصول" .ففي التركية يستخدم مفهوم "أصول" بمعنى الأسلوب والطريقة عادةً . أصول التفسير كمصطلح , حين يقال أصول الحديث سرعان ما يخطر هذا المعنى اللغوي على بال من ليس لهم علاقة تامة بهذا الموضوع .والأنسب هنا أولاً القيام بتحديد استخدام معنى مفهوم "الأصول" في العهود الأولى . ففي هذا الإطار نستطيع أن نجد إشارات بالنظر إلى أسماء المؤلفات التي تم تأليفها في العهود البعيدة والقريبة . حيث نستطيع أن نجد بعض النماذج التي تشير إلى عدم استخدام مفهوم "الأصول" بمعنى الأسلوب أو الطريقة . على سبيل المثال إذا نظرنا إلى الجزري المتوفى في أوائل القرن السابع نرى أنه لا يحتوي كتابه المسمى بـ " جامع الأصول لأحاديث الرسول" على معلومات منهجية وإذا نظرنا إلى الكتاب المسمى بـ " تاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول " للكاتب المعاصر منصورعلي ناصف نرى أنه لا يحتوي أيضاًعلى معلومات منهجية.ههنا إذا أعطينا لـ"الأصول" معنى " الأساس" على أن نترجمه بـ " الأحاديث الأساسية " ربما سوف تكون أكثر صحة ".[10]

وعلى ما يبدو أننا نواجه مشكلة في مجال استخدام كلمة " الأصول " وفيما حُمّل إليها من معنى اعتماداً على التنوّع الثقافي واللغوي. حيث نرى أنّ كلمة " الأصول " في العهود القديمة لم تستخدم بمعنى فهم القرآن ولا بمعنى المنهجية ولا بمعنى الأسلوب وإنما استخدمت هذه الكلمة وخاصة في العهود الأخيرة بمعنى المنهجية وحيث نرى أن المؤلفات المسماة بأصول التفسير لا تتخلى عن استخدام هذه الكلمة بهذا المعنى. " إن هذا الوضع أمر يعتمد على اكتساب العلم بنية تقنية أو على الأصح تحول العلم إلى الصناعة في الأواني الأخيرة سواء في علم أصول التفسير أو في العلوم

[10] دراسةعناستخدامكلمة "أصول"فياللغةالتركية : نموذجأصولالتفسير،إبراهيم كورن أر ، بليك 2003 , عدد 27 , ص. 180-181 .

الأخرى بينما كان لا يحتاج إلى مثل هذه الأمور في العهود الأولى "[11]وبالتالي فهو أمر طبيعي للغاية تنوع بنية علم أصول التفسير الذي يمر بعملية التطور بين العهود القديمة والحديثة.ولذا لا يصح تقييم الدراسات القائمةفي العهود الأولى والدراسات القائمة في يومنا هذا في إطار واحد . حيث لم تكن حاجة إلى هذا الأمر في العهد الأول بينما أصبحت حاجة إلى منهجية هذا العلم واحتوائها على العلوم المنهجية.

إن إحدى النقاط الهامة التي نريد التوقف عندها هي مسألة الحاجة إلى دراسة "أصول التفسير" في العهود الأولى هل كانتتلك العهودبحاجة إلى هذهالدراسةأو لا ؟أيْ هل كان الناس يحتاجون في عهد الرسول (ﷺ) والصحابة وفي العهود التي بعدهم إلى تدوين مثل هذا العلم ؟ حيث نعتقد أنه وإن لم يكن لهذا العلم حاجة إلى المنهجية في هذه العهود الأولى نظراً لحداثة نشوئها فبالتالي لا شك أن فهم الرسول (ﷺ) للقرآن هو بذاته كان يشكل أصولاً .حتى لو اعترض بقول: " بل إن الرسول كان يفسر القرآن كما علمه ربّه "هذا أيضاًيكفي لأن يبين لنا أصول فهمه للقرآن. وبالتالي كلنا نعلم أنه من الممكن إظهار طريقة وأسلوب أيّ مفسر يتم التأمل في كتابه.[12]

وفي نظر الزرقاني أن الرسول (ﷺ) والصحابة كانوا يعرفون علوم القرآن بدرجة لا تقلّ عمّن يلونهم. إلاّ أنهم لم يقوموا بتدوين علمهم .لأنه لم تكن ثمّة ظروف تؤدي إلى حاجة تدوينها.[13] إلاّ أنه يجوز القول بوجود "أصول التفسير" في العهود القديمة حتى لو لم يتم تدوينه أوْ لم يقم بتسميته العلماء الأوائل بهذا الاسم.[14]

يصعب للغاية التمييز بين العلوم الإسلامية والعلماء خاصة في العهود الأولى .لأن المراتب والمواضيع متداخلة في هذه العهود.على سبيل المثال مواضيع المحكم والمتشابه والنسخ وصِفات الله وما شابه ذلك من المواضيع فكلها من المواضيع

---

[11] المقدمة , أبو زيد ولي الدين عبدالرحمن بن محمد بن خلدون ,(تحقيق عبدالسلام شدّادي) دار البيضاء : بيت الفنون والعلوم والآداب , 2005 , المجلد 2 ، ص. 351 .

[12] ففي الواقع كانت قد ظهرت مؤلفات كثيرة تتحدث عن إظهار طرق ومناهج المفسرين . فلا نحتاج عن إعطاء قائمة مطولة عنها .

[13] مناهلالعرفانفيعلومالقرآن،محمد عبدالعظيم زرقاني ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة 1943/1362 . انظر أيضاً إلى:دراساتفيعلومالقرآنالكريم،فهد بن عبدالرحمن بن سليمان رومي ، مكتبة التوبة ، الرياض 1992 ، جـ 1 ، ص 21 .

[14] وقد نقل البلقوني أن الشافعي قد عدّ علوم القرآن للخليفة العباسية الذي سأله. انظر زرقاني ، المرجع السابق ذكره ، جـ 1 ، ص 26-27 .

المشتركة لعلم الكلام والتصوف والفقه. ومن النقاط الهامة أيضاً تناول وفهم العلوم الإسلامية الأساسية في تلك العهود وحتى العهود الأخيرةضمن علم أساسي موحّد دون انقسام إلى أقسام مختلفة.كما كان العلماء يُعرفون بالفقهاء والمحدثين والتكلمين والمفسرين في آنٍ واحد أي كانوا يجمعون كلّ هذه العلوم في أنفسهممنذ عهد الرسول حتى أواخر العهد العثماني . بينما كان الأمر هكذا حين يقوم العالم في هذا العهد بتدريس أصول الفقه أو بتدريس العلوم الأخرى لا يُنتظر منه أن يقول "أنا أفهم الآن الآية العقائدية إذن لا بد لي أن أفهمها وفق أصول الكلام , أو سأقوم بوضع تفسير إذن يجب عليّ أن أفهمها وفق أصول التفسير " انطلاقاً من فكرة أن يكون منهجاً مختلفاً حين فهم الآية القرآنية. في الحقيقة لا يوجد في ذهن هذا العالم غير إسهام الفقه للفهم والشكل الأخير لعلم الكلام الذي يتناول الآياتالمتعلقة بصفات الله وبعض المواضيع المشابهة لها. وها هو التفسير أيضاً لا يخلو من محاولات فهم البيان الإلهي بجمل مختلفة من خلال الأسس المرتكزة على الكلام
الذي لا اختلاف فيه.أيْ أن التفسير والكلام والفقه كلّ هذه العلوم كمراتب لتأويل العلوم الإسلامية التقليديةكانت قد تناولت النصوص المرجعية للإسلام .وانطلاقاً من هنا وارتباطاً بأمر انقسام العلوم في العهود الأخيرة سيتضح لناأن نظرة " لماذا لم يوجد أصولاً للتفسير في ذلك العهد , ثمّة عدم أصول " ليست هي إلاّ نظرة سطحية.فلا يحق لأحد أن يطلب من عالم دراسة أو تأمل الآية الواحدة من الناحية الكلامية والفقهية والتفسيرية على حدة . لأن هذا الطلب اقتراح لا يُقبل ولا معنى له.وفي يومنا هذا نسمع ونشاهد بعض هذه المواقف مع الأسف الشديد . ولا شك أن القول بـ " ليضرب المفسر بكل الأصول عرض الحائط ويكونّ لنفسه أصولاً خاصا به وليكن مستقلا عن الآخرين جميعهم" أو القول بـ " لا أصول للتفسير " يفيد هذا المعنى من هذه الزاوية.

ففي هذا الإطار في تحقيق عملية الفهم متصلاً بالنصّ لا بأس بالنسبة للمفسر أن يقوم بالاستعانة سواءً بطريقة فهم أصول الفقه أم بطريقة فهم العلم الكلامي. ومع هذا تقوم العلوم القرآنية - التي تعتبر الجهة المختلفة للتفسير - بتلبية الحاجات الاجتماعية والثقافية كالبيئة واختلاف المخاطب وبتحمّل وظيفة توفير المعلومات اللازمة. لأن المفسر يهدف استخدام هذه الطريقة في مواضيع العلوم القرآنية ككلّ مع استخدام أبعادها هذه بجانب خصائص المعلوماتالكلاميةوناحية فهم وتأويل الفقه . وفي الواقع تحتوي المؤلفات التي تسمى أصول التفسير و أصول الفقه ومؤلفات علوم القرآن على مواضيع مشتركة لا شكفي العهود الأولى و حتى في يومنا هذا . وههنا مع عدم وجود حالة نظامية للتفسير حيث كانت النصوص تُفهم وتؤوّل بفضل الفقه.وعلماً بأن المعلومات المتعلقة بالبنية الاجتماعية الثقافية في العهد الأول كانت ضمن نطاق علم الجميع. وكلما ابتعد عن الرسول برزت الحاجة إلى الفهم الصحيح في هذا الموضع .

وهل للتفسير أصوله ؟

وانطلاقاً من جميع هذه الشروح فلا يستنتج عدم وجود أصول للتفسير. بل لا شك أن للتفسير أصوله أيضاَ. وما نراه اليوم أن البعض يرفض التفسير التقليدي رفضاً كاملاً والبعض الآخر ينكر الحداثة إنكاراً كاملاً. وفي الحقيقة يجب علينا في هذا الموضع أن نعترف بعدم صحة هذين النهجين كليهما. وما يجب القيام به في هذه المرحلة هو ضرورة إلقاء نظرة صحيحة إلى التقليد وتحديد كيفية فهمه وجَعْله وظيفياً في سياق ظروفه. ومع هذا كله ولتحقيق أمور الإصلاح يجب القيام بإنشاء جسر متين بين التقليد والحداثة في سياق الظروف الراهنة بمقاييس موازنة متجنبين المحاكمة والحكم المسبق.

ونعتقد أن يكون شكل أصول تفسير القرآن كشكله الذي نشأت فيه نشاطات التفسير في أول نشوئه .حيث من المعلوم أن أول النشاطات المتعلقة بتفسير القرآن كانت عبارة عن شرح الكلمات الغريبة والغامضة فحسب.حيث لم تكن حاجة ماسة إلى الفهم والتأويل في العهود الأولى . فقد كانت المفاهيم والعبارات مفهومة حتى لو كان هنالك نقص في بعض المعارف فكان الناس يكملونها بالاستفادة من البعض الآخر. إلاّ أن تغير الزمن والظروف جعل أمر الوصل بين النص والمعنى صعباً جدّاً مع طول عهد نزول القرآن إلى هذا العهد. أيْ صعُب على المتأخرين القيام بوصل النص بالمعنى . ومن جهة أخرى لم تعكس نقاشات اعتقادية وعملية على التفسير في تلك العهود ولم يظهر عند هذه النقاشات . إذا تأملنا الدراسات التفسيرية المنجزة في العهود الأولى بدقّة فسنرى أنها دراسات ملخصة ومختصرة عندما نقيسها بالدراسات التفسيرية التي تتكون من عشرات المجلدات.[15]إذا اطلعنا على المؤلفات المعنية اطلاعاً دقيقاًيظهر أن النقطة التي تلفت الانتباه في أول نظرة أن النهج اللغوي هو الذي اتخذ أساساً في مواجهةمشاكل الفهم .إلاّ أن الابتعاد عن الزمان والمكان مع تغيّر المرحلة أو في الحقيقة بدأت تظهر حاجة إلى عناصر تقوم بتلبية هذه الأمور ونستطيع تسمية ما

[15] إذا تأملنا التفاسير التي يجوز أن تعتبر دراسات تفسيرية مستقلة منذ العصر الحادي عشر الهجري كدراسة مقاتل بن سليمان المسماة بـ*"الوجوه والنظائر ، تفسير الخمسمائة آية من القرآن"* لا ريب أنها دراسات تعتبر لغوية موجزة للغاية. ومن بعدها *"معاني القرآن"* للفرّاء و *"مجاز القرآن"* لأبي عبيدة و *"تفسير القرآن"* لعبدالرزاق بن همام فكلّها دراسات تعتبر من هذا القبيل .

سيلبي هذه الحاجات تحت عنوان " علوم القرآن ".[16]مهما كانت الأمور هكذا حتى لو كان الناس في يومنا هذا يقولون "نعم هذه الأمور صحيحة" فلا نرى أنه قد أعطيت القيمة المطلوبة لهذه الدراسات التي تم إنجازها تحت اسم "أصول التفسير" . ففي هذا الإطار أيْ في موضوع أصول التفسيرفي الواقع أنه قد تم التطرّق على لزوم أهمية اللغة.[17]وعلى ما نعتقد أن التفسير يضطر أن يكون مربوطاً باللغة وبفقه اللغة.[18]
وفي الواقع ليس لنا في هذا الموقف إلاّ أن نقول " كما أنه لو لم يكن لأيّ علم من العلوم نصيب من الوجود بدون أن تكون له خلفيّة مطوّرة ومرتبطة بعِلم آخر في ذلك المجال ، إذن لا يمكن أن تكون الدراسات العلمية الموجودة في نفس المجال منفصلة ومستقلة

---

[16] عندما يتم تأمّل العلوم التي تعتبر علوم القرآن حتى و إن لم يهتمّ بها فسيُرى أن أكثر مواضيعها تتعلق باللغة. ومن جهة أخرى عندما يتم التأمل في الشروط التي يجب أن تتوفر في المفسّر حيث تتكون أغلب الشروط مما تخص اللغة كما هو الأمر في الكافيجي والسيوطي . انظر :التيسيرفيقواعدعلمالتفسير، محي الدين أبو عبدالله محمد بن سليمان الكافيجي الحنفي.

[17] هنالك كثير من المفسرين قد ركّزوا في تفسيرهم على اللغة .انظر:أثرالتطورالفكريفيالتفسيرفيالعصرالعباسي، مسلم عبدالله الجعفر ، بيروت مؤسسة الرسالة ، 1984 ، ص 397 .

[18] في الواقع أنّ الدراسة العائدة للعهد الأول و المسماة بـ " الإكسير" لتوفي لا شكّ أنّها هامّة من ناحية محتواها. ففي رأي توفي "إنّ الألفاظ هي الوسائط والأدوات التي توصل إلى المعنى". الأصل هو المعنى. ففي هذا المجال أن العلوم التي توصلنا إلى الفهم هي علم المعاني. علم المعاني هو علم يبحث عن أحكام الألفاظ. حيث يبحث عن كافة المعاني اللازمة لإظهار معاني الألفاظ . التقديم والتأخير والإطناب والإيجاز والكناية والحذف التقديري وما شابه ذلك فكلّ هذه الأمور من مواضيع هذا العلم . انظر : *الإكسير في علم التفسير*(تحقيق : عبدالقادر حسين) لأبي الربيع نجم الدين سليمان بن عبد القاوي توفي ، مكتبة الآداب ، القاهرة 1977 ، ص 30 – 33 . ومن الملفت للإنتباه هاهنا كون هذا المؤلّف الذي يهدف إزالة مشاكل التفسير أن يكون أعظم قسم منه محتوياً على علم المعاني والبيان والبديع ، حيث نعتقد أن هذه ميزة يجب التوقف عندها .

عن الأخرى".[19]يكفي هذا أن يكون ردّاً معقولاً للادعاء الذي يعبّر عن عدم وجود نظام خاص لتأويل وفهم أصول التفسير بأن يكون منفصلاً عن أصول الفقه. وهكذا عدم وضع منهجية فهم لأصول التفسير مثل ما هو الأمر في أصول الفقه لا يعني عدم وجود أصوله. بل هذا يعتبر نتيجة ارتباط التفسير والفقه مع بعضه ارتباطاً وثيقاً .حيث إن في جميع الدراسات المتعلقة بعلوم القرآن ينبغي أن يكون الفقه في أولها فكل هذه العلوم تعتبر مما لا يستغنى عن وجودها وهذه الأمور المتقاربة للتفسير تدفع التفسير إلى الاستفادة من تلك الأصول وطرقها . ومن جهة أخرى إذا نظرنا إلى الاعتراض المتعلق بما أن أصول الفقه ليس هو إلاّ أصولاً يستفاد منه لفهم الآيات المحكمة أو لفهم الكلام الإلهي من الناحية المتعلقة بالحقوق فحسبفليس علينا إلاّ أن نذكّر من قاموا بهذا الادّعاء بأنهلا يمكن أن تنفصل مواضيع الحقوق والأخلاق والعقيدة والعبادات بعضها من بعضفي حين القيام بتفريقها أو فصلها عن بعضها فلا شك أننا سوف نواجه مشاكل في موضوع الفهم. ومع هذا نسلّم بعدم كفاية أصول الفقه لفهم القرآن فهماً وافياً . لأنّ لكلّ منهج مبادئه الخاصة به. فلا بدّ أن يتم التحرّي في الكلمة حين دراسة الآيات المحكمة من ناحية كونها هل هي عامة أو خاصة أو هي مطلقة أو مقيّدة وما شابه ذلك من الأمور ؟ إلاّ أنه لا يمكن دراسة الآية المتعلقة بالتربية الأخلاقية أو الآية المتعلقة بالقصة بنفس الطريقة . فليس من الصحيح أن ندّعي فهم هذه الأمور عن طريق أصول الفقه".[20]

ففي هذا الإطار لا يمكن أن نقول " لا يوجد للتفسير طريقة فهم " . فكلّ مدرسة من مدارس التفسير التي حدّدناها هي عبارة عن طريقة فهم مختلفة . ها هي ذا لغوية وفقهية وكلامية وعلميّة والخ... إلاّ إذا قيل هللهذه المدارس ميزتها الخاصة عند المتأخرين من ناحية أن تشكّل منهجاً أو تعتبر طريقة قابلة للاستخدام ؟ فسيكون جوابنا عن هذا التساؤل منفياً . وكلّنا نعلم أنّ وجود بعضالاعتزالات الواقعةفي عهدنموّ العلوم حيث من الطبيعي أن يتجه العلماء إلى دراسة القرآن دراسة فقهية و لغويّة وذلك في إطار الظروف التي عايشوها وخلفيتهم العلمية التي اكتسبوها . إلاّ أن كلّ هؤلاء قاموا بالإشارة إلى جهة محددة من القرآن غالباً وبهذا كانوا قد قاموا بأداء أدوارهم الذي لزم أن يكون في عهدهم. والذي يجب علينا أن نقوم به في هذا الموقف هو تحديد وتثبيت كيفية الاستفادة من هذه الطرق بدل أن نأخذها كما هي .

---

[19] أفكارعلىمنهجيةعلمالتربيةالدينية،سعاد جبجي ، *مسألة المنهجية(الأصول) في العلوم الإسلامية 1 (سلسلة الاجتماعات العلمية ذات النقاشات 46)* أنصار للنشر ، إسطنبول 2005 ، ص 92.

[20] انظر : كيفنتعاملمعالقرآن،محمد غزالي ،(الناشر : عمر عبيد حسنة)، منصورة ، دار الوفاء ، 1992 ، ص 47 – 48 .

اقتراحات متعلّقة بأصول التفسير

و نعتقد أن أكثر الانتقادات التي وجهت إلى أصول التفسير هي مرتبطة ببنيته. فالانتقادات الموجهة إلى أصول التفسير والنقاشات القائمة عن كونه هل هو أصول أو لا ؟، لذلككان ضرورياً وضع مواضيع وأصول التفسير الموجودة في كتب الأصول اليوم من جهته الوظيفية. وفي حال وضع الجهة الوظيفية لعلوم القرآنلا شك أنه سيتضح لنا أن علوم القرآن ليست عبارة عن معلومات تاريخية تافهة. ونعتقد أنه لم تكن حاجة إلى هذا نظراً لمعرفة هذه النواحي المتعلقة بعلوم القرآن في العهود الأولى إلا أنه في العهود الأخيرة لما انقطعت المعاني الموجودة في الأذهان

فأصبحت تُعتبر تافهة ولا داعي لها. ولهذا سيتم في تبليغنا قبل كل شيء تناول علم التفسير من ناحية كونه "علم" أم لا ، ثم سيتم بعدها تقييم الفهم و التلقيات المختلفة التي تظهر في مجال مفهوم الأصول. وبالتالي سيتم النقاش عن وجود أو عدم وجود أصول للتفسير وذلك انطلاقاً من المراجع والمؤلفات التي تعتبر مراجع أصول التفسير ومن محتواها العامة. ففي هذا المجال لا يجوز نفي هذه المشاكل والانتقادات بكاملها ولن يكون نفيها نهجاً علميّاً . وانطلاقاً من هنا أودّ أن أشارككم ببعض النقاط التي قمتُ بتحديدها .

وباعتقادنا أنّ أهمّميزةيجب أن توجد في كتب أصول التفسير هي وجوبإيضاح وشرح الموضوعبعدّة أمثلة فيما يتعلق بكيفية وصورة تفسير أيّ آية من الآيات . يجب أن يتمّ أخذ آية نموذجية وأن تواصل الدراسة على هذه الآية من ناحية وجوب ما يلزم لتفسير هذه الآية وما المراجع التي يلزم البحث فيها وما الخصائص التي يجب على المفسر أن يأخذها بعين الاعتبار عند تفسير هذه الآية ويجب أن تستخدم كلّ هذه الأمور تطبيقيّاً حين تفسير هذه الآية. حتى تظهر في الآذهان كيف سيتم تفسير الآية تفسيراً إيجابيّاً .وعليه إن الميزة التي يجب أن تتواجد في كتاب "أصول التفسير" في تفسير أيّة آية من الآيات هو وضع المراحل التي يتم المرور منها بالتفصيل وبيان المنهجية تطبيقياً وتوفير وظيفية الأصول بهذه الصورة مهمة للغاية.

وعموماً إن القيام في توصيف تاريخ التفسير وإعطاء معلومات عن مدارس التفسير في المؤلفات المتعلقة بأصول التفسيرتبقى في أذهان القرّاء كمعلومة بحتة أو كمعلومة تاريخية فحسب. ففي هذا الإطار عندما يتم دراسة موضوع النسخ والمتشابه وما إلى ذلك من العلوم ينبغي تقديم كيفية استخدامها بالأمثلة والنماذج ، ولا بد أن يتم التطرق على الجهة الوظيفية للعلوم القرآنية التي لا توجد في أكثر المؤلفات التي تم تأليفها في العلوم القرآنية.وفي الواقع إن في بعض المؤلفات – وإن لم تكن كثيرة –تتم محاولة إظهار تأثير علوم القرآن تطبيقياً على فهم القرآن. ففي هذا السياقعملية كشف

الجهة الوظيفية لعلوم القرآن أيْ كشف هذه الناحية وتقديمها بالنماذج وإظهار تأثيرها بهذه الطريقة سوف يثبت أن العلوم القرآنية ليست هي عبارة عن معلومات تاريخية تافهة فحسب.[21]في هذه المرحلة يقع السؤال في أذهاننا يا ترى هلظهر عدم الاعتناء وعدم إيلاء الأهمية لعلوم القرآنلمعرفة الناس هذه النواحي لعلوم القرآنفي العهود الأولى أو لانقطاع الروابط من أذهان من عاشوا في العهود المتأخرة ؟حيث نعتقد أنّ هذا الموضوع لابد من التوقف عنده بدقة .

إذا كان الحديث عن "الفهم" ، أيْ إذا كان الغرض تحقيق عملية "الفهم" ففي هذه الحالة يجب على من يريد فهم القرآن أن يتوجه إلى كيفية فهم القرآن وإلى كيفية نهجه إليه والموقف الذي سيتخذه تجاهه ومعرفة ظروفه ومعرفة زمن وضع النصّ. حيث تتحقق عملية الفهم في إطار هذه الأمور. إلاّ أنه مع الأسف نستطيع القول أن المؤلفات المسمى بأصول التفسير لا تحوي المعلومات التي تقوم بتلبية الحاجات. ولهذا السبب إذا كان الحديث عن "الفهم" حيث يجب وضع قسم في كتب الأصول عمّا يتعلقبفهم وتأويل القرآن.والمواضيع التي يجب أن تتواجد في كتب الأصول الحديثة هيطرق الفهموعملية الفهم والأسباب التي تؤدي إلى اختلاف المعاني والأشخاص في الفهم والعناصر المؤثرة في قضية الفهم ؛ البيئة واللغة والشرح مع الفهم والتمييز بين تعلّم التفسير والقيام بأداء التفسير....إلاّ أن في الواقع لا نرى وجود هذه الأمور والملاحظات في أكثرها بل في كل الكتب المسماة بـ "أصول التفسير". "حيث إنّ الأصوليين الذين قاموا بتأليف كتب في أصول التفسير يشيرونفي موضوع "الفهم" إلى أصول الفقه.[22]

ومن جهة أخرىفإنّ أغلب الأمور التي يدور حولها الجدال في القرآن مثلالآيات المتشابهة فهي كلامية أيْ تخصّ علم الكلام.ففي هذا المجال وعلى أن تكون الآيات

[21] وقد صادفنا هذه النماذج في : قواعدالتفسيرجمعاًودراسة، خالد بن عثمان سبت المسماة، خُبر : دار ابن عفّان ، 1417/1997 . على سبيل المثال عندما يتناول موضوعيّ المكّية والمدنيّة تحت عنوان "تطبيق" فقد قام بشرح تأثير هذا العلم بالأمثلة والنماذج في فهم الآية أو السورة . انظر : المرجع السابق ذكره ، ص81.

[22] منهجالتحليلاللغويوالمنطقي، سهبان خليفة ،الجامعة الأردنية ، الأردن 2004 ، جـ 1 ، ص 23 .

المتعلقة بالصفات أولاً لا بدّ أن يتم تعيين قسم عما يتعلق بفهم الآيات الكلامية وتقديم بعض المعلومات العامة عنها.[23]

ومع هذا يجوز إضافة عناوين و مواضيع جديدة أخرى في رأي سعيد حازم حيدر. حيث يرى ويقترحبأن يكون أ) تدبّر القرآن ب) مقاصد القرآن وسوره ج) الشكوك المتعلقة بالقرآن د) تدقيق وإعادة النظر في العلوم القرآنية التي تناولتها مؤلفات علوم القرآن والتي تم قبولها دون الدراسة والتأمّل يجب إعطاؤها شكلاً جديداً.[24] فكلّ هذه الاقتراحات معقولة بالنسبة لنا.

الخاتمة

يمكننا في هذا المجال القيام بإلمام بعض الخصائص فيما يتعلق بقضية كفاية "أصول التفسير" التي نعتقد بأنها يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار :

1. ينبغي أن يتم تحديدالوظيفة الأساسيةللأسلوب الكلاسيكي من الماضي إلى يومناوينبغي القيام بتحليلها تحليلاً سالماً والكشف عنها .
2. على الذين يعبرون ويقتروحون بتفسير وأصول جديدة أن يقوموا بتحديد الأهداف التي يقومون بتعبيرها تحديداً دقيقاً وعليهم أيضاً أن يقوموا بتوضيح الأعمال المتعلقة بتوفير هذه الأهداف.
3. نشاطات التفسير نشاطات تتطلب الاستمرارية. إذ أنّ التفسير منضبط باستمرار وليس هو ثابت أو عقائدي أبداً . بل هو ديناميكي. ولذلك مما لا بدّ منه أن يكون أصول التفسير ديناميكي أيضاً.أيْ إذا كنّا في مطالبة طريقة أو منهجية في التفسير فلا بدّ أن تكون هذه الطريقة أو المنهجية التي نطلبها ديناميكية و متغيّرة حيث ينبغي أن تكون في نموً مستمرٍ.ففي هذا المعنى عند القيام بمقارنة أصول التفسير السابق والحاضرينبغي أن يتم تقييم النتائج نظراً للظروف المختلفة بين الأطوار بدلاًمن التفكير بعدم دور المؤلفات القديمة المتعلقة بالأصول.
4. ومن جهة أخرىفأن موضوع عملية تأليف الأصول لم يكن قد ذُكرحتى العهود الأولى بل إلى آخر العهد العثماني إلاّ أن العلماء وخاصة في عهد الجمهورية

---

[23] فقد اكتُفِي هنا بالإشارة إلى هذا الموضوع لعدم اتساع المكان مع أن تناوله تحت عنوان مستقل سيكون أنسب .

[24] علومالقرآنبينالبرهانوالإتقان، سعيد حيدر حازم : *دراسة مقارنة* ، دار الزمن ، المدينة 1420 ، ص 650 – 654 .

التركيةاتصالاً بالمشاكل الناتجة عن تركيز هؤلاء العلماء في مجال واحد لا ريب أنه يتطلب مراجعة جدّيّة وأن يتم نقاشفي اجتماعات ذات اشتراكات واسعةحول درجة صحة هذه النظرية وبالتالي يجب التفكير الدقيق في إيجابيات وسلبيات التي سوف تأتي به هذه الجهود.

وأخيراً يمكننا القول بالنظر من زاوية التاريخ بأن الأعمال المتعلقة بعلوم القرآن وأصول التفسير هي عبارة عن تعريف القرآن بمختلف أنواعه ونشاطاتهتبيّن طرق فهم القرآن فهماً صحيحاً.دراسات أصول التفسير لا يمكن اعتبارها منهجية لتأويل القرآن إذا تناولناها في نطاق نهجنا اليوم. إلاّ أن الكلاميين والأصوليين كانوا قدحاولوا بصورة نظامية ومنهجية فهم القرآن تجاه حاجاتهم. كما تمّ تشكيل أدب غنيّ في هذا المجال. حيث ينبغي لنا القيام بإضافة عناصر جديدة إلى منهجيتنا في نطاق الظروف الراهنة مستفيدين من هذا الأدب. وأخيراً نودّ التعبير عن مشاركتنا رأي لطفي الصبّاغ الذي يقول : علم أصول التفسير علم لم يكتمل بعدُ إذ هو علم ما زال يعيش مرحلة النضوج.[25]

[25] انظر: بحوثفيأصولالتفسير، محمد بن لطفي صبّاغ ،المكتبة الإسلامي ، بيروت ، 1988، ص 12- 13 .

المصادر والمراجع:

1. الإكسير في علم التفسير لأبي الربيع نجم الدين سليمان بن عبد القاوي توفي (تحقيق : عبد القادر حسين) ،مكتبة الآداب، القاهرة 1977.
2. أثر التطور الفكري في التفسير في العصر العباسي، مسلم عبد الله الجعفر، بيرو تمؤسسة الرسالة، 1984.
3. أفكار علم منهجية علم التربية الدينية، سعاد جبجي، مسألة المنهجية (الأصول) في العلوم الإسلامية 1 (سلسلة الاجتماعات العلمية ذات النقاشات 46) أنصار للنشر، إسطنبول 2005.
4. بحوث في أصول التفسير، محمد بن لطفي صبّاغ، المكتبة الإسلامي، بيروت، 1988.
5. تجارب علم طبيعة العلم , تُنْجارْبلوتاي, طبعة اتحاد وقف الملكيين , أنقرة 1986.
6. التيسير في قواعد علم التفسير، محيالدين أبو عبد الله محمد بن سليمان الكافيجي الحنفي.
7. الحقيقة العلمية , أدموند بوتي , (ترجمة : عونية قاليأوغلو), طبعة وزارة التعليم الوطني , إسطنبول 1952.
8. دراسات في علوم القرآن الكريم، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان رومي، مكتبة التوبة، الرياض 1992، جـ 1.
9. دراسة عن استخدام كلمة "أصول" في اللغة التركية : نموذج أصول التفسير" إبراهيم كورنأر, بليك 2003 , عدد 27.
10. علوم القرآن بين البرهان والإتقان، سعيد حيدر حازم : دراسة مقارنة، دار الزمن، المدينة 1420.
11. قواعد التفسير جمعاً ودراسة، تأليف: خالد بن عثمان بن سبت المسماة، خُبر : دار ابن عفّان، 1417/1997 .
12. كيف نتعامل مع القرآن، محمد غزالي، (الناشر : عمر عبيد حسنة)، منصورة، دار الوفاء، 1992.
13. مشكلة الأصولأو عدم الأصول، مصطفى أوزتورك، مجلة الإسلاميات, عدد 24, 2003 .
14. معيار السادات وآداب السادات، أحمد جودت باشا ، أنقرة 1998.
15. المقدمة , أبو زيد ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن خلدون , (تحقيق عبد السلام شدّادي) دار البيضاء : بيت الفنون والعلوم والآداب , 2005 , المجلد 2.
16. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم زرقاني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة 1943/1362.
17. منهج التحليل اللغوي المنطقي، سهبان خليفة ، الجامعة الأردنية ، الأردن 2004 ، جـ 1.